

أثر خصائص لجان المراجعة في سياسات التحفظ المحاسبي

دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية

ليلى بابكر أحمد مساعد

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم واهداف وخصائص لجان المراجعة، دراسة دور الخبرة المحاسبية لاجراء لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي، توصلت الدراسة الي عدة نتائج اهمها: ادت خصائص لجان المراجعة في زيادة رغبة الشركة والبنوك في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية على سياسات التحفظ المحاسبي، اوصت الدراسة ان تعمل خصائص لجان المراجعة في الحد من حالات التلاعب وزيادة فعالية بيئة الرقابة الداخلية على سياسات التحفظ المحاسبي.

المقدمة

المحور الأول: الإطار المنهجي:

تمهيد:

تعتبر لجان المراجعة من ركائز حاكمية المؤسسة حيث ان نجاح حاكمية المؤسسة يعتمد علي نجاح لجنة المراجعة فيها والفشل في العضوية أو الشكل ،او دور لجنة المراجعة يودي الي حدوث فجوة في حاكمية المؤسسات والنظام الموضوع في المنظمة، الامرالذي ادي الي تزايد الاهتمام العالمي بدور لجان المراجعة بصفتها الجهة الفاعلة التي تهدف الي تحسين وتطوير الرقابة الداخلية، ودعم فاعلية واستقلالية مراجع الحسابات الداخلي .

يعد التحفظ المحاسبي أحد ابرز الاعتبارات الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ نشأة نظرية المحاسبة كقيد جوهرى على اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية في ضوء حالة عدم التأكد المرتبطة بمخاطر الأعمال

مشكلة الدراسة

يقضي مفهوم التحفظ المحاسبي بوجه عام بضرورة تبني المحاسب لوجهة نظر تشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة وما دور خصائص لجان المراجعة من المجالات التي اهتمت بها أدبيات المحاسبة في سعيها لفهم أحد الأسباب التحفظ المحاسبي، تنحصر مشكلة الدراسة في إثارة التساؤلات التالية:

1. هل هناك علاقة بين استقلالية لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي ؟
2. هل هناك علاقة بين الخبرة المحاسبية لاجراء لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي ؟
3. هل هناك علاقة بين عدد أعضاء لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي ؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

إلقاء الضوء على خصائص لجان المراجعة والدور الذي تؤديه في التحفظ المحاسبي وقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالمنشآت الصناعية السودانية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. التعرف على مفهوم واهداف وخصائص لجان المراجعة.
2. دراسة دور استقلالية لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي.
3. دراسة دور الخبرة المحاسبية لاجراء لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي.
4. دراسة دور عدد أعضاء لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المحاسبية لاجراء لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي.
- منهجية الدراسة :تعتمد الباحثة علي المناهج التالية :
- المنهج الاستنباطي : لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات
- المنهج التاريخي : لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية
- أما المصادر الأولية فهي الاستبانة،، المصادر الثانوية: الكتب و المراجع والدراسات الرسائل الجامعية .

حدود الدراسة

يتم جمع بيانات الدراسة كالآتي :

- الحدود المكانية: المنشآت الصناعية في ولاية الخرطوم.
- الحدود الزمانية: 2018م.

المحور الثاني: الدراسات السابقة

جزء من الدراسات التي تناولت موضوع لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي:

بضرورة الإهتمام بجودة لجان المراجعة.

المحور الثالث: الإطار النظري لجان المراجعة

أولاً: مفهوم لجان المراجعة

عرفت بأنها لجنة مكونة من مديرين غير تنفيذيين ومستقلين تتمتع بقدرات فنية و خبرات مالية عالية تقوم بأداء أعمالها باعلي درجة من المهنية وتعمل علي تركيز وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات والمصارف(محمود: 2009م، ص14).

هي لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، ويجب الإفصاح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة في التقرير السنوي للشركة(عبدالله: 2012م، ص561).

تستنتج الباحثة مما سبق أن لجان المراجعة هي:

1. تحتوي علي اعضاء مجلس اداره مستقلين وغير تنفيذيين ممن تتوافر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية
2. تعد قناة اتصال بين مجلس الادارة والمراجع الداخلي والخارجي
3. مسؤولية لجنة المراجعة تتعلق بمراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وفحص انظمة الرقابة الداخلية ومراجعة اعداد التقارير المالية وكذلك مراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

ثانياً: خصائص لجان المراجعة

- ان الخصائص التي يجب توافرها في لجان المراجعة حتى تؤدي مهامها بالكفاءة المرجوة منها تتمثل فيما يلي(هاشم: 2012م، ص294):
- أ. إمتلاك القدرة على حل المشكلات والفهم السليم ومهارات التواصل والتفاعل مع الآخرين
 - ب. ان يكونوا مؤهلين تأهيلا علميا وعمليا.
 - ج. يجب توافر مقومات علي حل القيادة والشرعية والاستقلالية والحيادية وهذه المقومات يت الحصول عليها من قوة تفويض مجلس الادارة للجنة المراجعة في أداء مهامه واعبائه نيابة عنه.
- كما يرى كاتب أخر أن خصائص لجان المراجعة تتمثل في الآتي:

1. الاستقلالية:

يعتبر مبداء الاستقلالية عند الإدارة من اهم المعايير التي تركز عليها اغلب اللوائح المنظمة لعمل مهنة المراجعة حيث انه من الضروري إن يكون أعضاء مهنة المراجعة مستقلين ظاهريا وحقيقيا عن إدارة الشركة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة او غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين(مصطفى: 2014م، ص42).

2. الخبرة والمعرفة لدي أعضاء اللجنة:

من الأمور المتفق عليها أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والمعرفة والمهارة بمقدار يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم. بالإضافة أيضا إلي القدرة علي فهم الامور المحاسبية والمراجعة والإدارة المالية، وان يكونوا علي دراية كافية بإعداد

دراسة:ابوبكر، (2011م، ص ص136-160):هدفت الدراسة بصفة رئيسة إلي تقييم تأثير تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة في المحاسبي المعاصر في مجال تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمار سوق الأوراق المالية المصرية. توصلت الدراسة إلي أنه لا يوجد تعريف موحد جازم لمفهوم التحفظ المحاسبي وانما التعريف العام المقبول له أخذ جميع الخسائر المتوقعة في الحسبان وعدم أخذ ايه من أرباح متوقعة إلا بعد تحققها فعلا وكذلك الشركات التي تطبق السياسات المحاسبية المتحفظة تنخفض قدرتها علي تمهيد دخلها.

دراسة: النعاس، (2012م، ص ص236-250): هدفت الدراسة إلي دراسة انعكاسات تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة في قياس وعرض الأحداث المالية علي أداء السهم في سوق الأوراق المالية، توصلت هذه الدراسة إلي أنه تؤثر خصائص منشآت الأعمال تأثيراً إيجابياً علي توجه المنشآت نحو تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة ، وكذلك تؤثر قواعد حوكمة الشركات الممثلة في خصائص مجلس الإدارة تأثيرا إيجابيا علي توجه منشآت الاعمال نحو تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، أيضاً توصلت الدراسة أن تأثير خصائص المنشأة وخصائص مجلس الإدارة علي تطبيق الأعمال للسياسات المحاسبية المتحفظة تأثيرا ايجابيا وهو مايعكس علي سعر السهم بالسوق حيث يتأثر إيجابيا بتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة.

دراسة: ناجي(2014م، ص ص284-320) :هدفت هذه الدراسة إلي قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات الصناعية المساهمة المصرية وكذلك دراسة أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية وارتباط ذلك بجودة الأرباح. وتوصلت هذه الدراسة أن موضوع جودة التقارير المالية في اهتمام مستمر وينبع هذا الأهتمام تقرير مدقق الحسابات الوسيلة التي يستطيع المدقق من خلالها التعبير عن رايه حول عدالة القوائم المالية ومن اعتماد العديد من الأطراف علي هذا التقرير في اتخاذ قراراتها الإقتصادية.

دراسة: عبدالله(2016م):هدفت الدراسة الي التعرف علي لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات ودورها في حودة المراجعة، ودراسة الاطار الفكري للجان المراجعة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج لعل اهمها في انه يتوفر لدي اعضاء لجان المراجعة خصائص تتميز بها تمكنها من القيام بمسئولياتها بشكل يؤدي الي تحسين جودة المراجعة. أوصت الدراسة بضرورة توافر الخبرة لدي اعضاء لجان المراجعة لكي يساعد ذلك في القيام بمسئولياتها بشكل ينعكس ايجاباً علي جودة المراجعة.

دراسة : أحمد، (2016م): هدفت الدرسة إلى تحسين تدفق المعلومات في الشركات والمؤسسات المختلفة للمساعدة في إتخاذ القرارات السليمة، توصلت الدراسة الي ان إنخفاض مستوى الإفصاح الإختياري في شركات المساهمة السعودية مقارنة بالدول المتقدمة وتوصلت إلى ضرورة تفييل دور لجان المراجعة في هذه الشركات والإهتمام بوجودها، اوصت الدراسة

المنشأة مما ينعكس علي زيادة كفاءة المجلس (أبوجبل: 2008م، ص435).
وتنعكس مزايا حوكمة الشركات علي عدت جوانب وتحقق العديد من
المزايا أهمها(سامي: 2009م، ص25):

- إن وجود لجان مراجعة بالشركات باعتبارها احدي آليات الحوكمة يزيد
من فرص الشركات في زيادة الحصص التصديرية ، وبالتالي حصيله النقد
الأجنبي وتحقيق منافع للاقتصاد القومي .

- تخفيف حدة عدم التجانس بين إدارات الشركة المتعددة، وزيادة قيمة
المعلومات لدي العاملين مما يحقق منافع للموارد البشرية علي مستوى
الشركات وعلي المستوى القومي.

- عدم مطالبه البنوك والمقرضين للشركات بالمزيد من الضمانات وشروط
التمويل لثقتهم في بيئة الرقابة ومصادقية التقارير المالية.

- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في
بيئة الرقابة ومصادقية التقارير والقوائم المالية.

- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره علي ارتفاع حجم
التداول وأسعار الأسهم.

يتضح للباحث مما سبق أن من خصائص لجنة المراجعة هي ان يتناسب
عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة عليهم كما ان تدوير أو إعادة تعيين
لأعضاء لجنة المراجعة خلال سنوات محددة خمسة سنوات تحديدا من
شأنه يزيد من جودة عمل اللجنة وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية
المنشورة، فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلي زيادة فاعلية دور لجنة
المراجعة وتعظيم المنفعة المتوقعة منها.

ثالثاً: العوامل التي تؤثر في لجان المراجعة

تتعدد العوامل التي تؤثر في لجان المراجعة بالشركات، إلا أنه يمكن تناول
اهم تلك العوامل كما يلي(نصر واخرون: 2003م، ص ص198-199):

1. كلما كان حجم الشركة كبير كلما كان هناك إمكانية لتكوين لجنة
المراجعة، حيث تكون منافع تكوين اللجنة أكبر من تكلفتها كلما زادت
حصص أعضاء الإدارة في امتلاك أسهم بالشركة كلما زاد الطلب من
المساهمين على ضرورة تكون لجنة المراجعة حفاظاً على مصالحهم
واستثماراتهم.

2. توافر عدد غير قليل من الأعضاء غير التنفيذيين يشجع على تكوين لجنة
المراجعة نظراً لإستقلالهم عن الإدارة ورغبتهم في إحكام الرقابة على أعمال
الشركة .

5. كبر حجم مكتب مراجعة الخارجي المسئول عن مراجعة أعمال الشركة
يؤثر بشكل كبير في تشجيع عملائه من الشركات على تكوين لجنة المراجعة،
لأنه من المفترض تمتعه بالاستقلالية والحيادية، في سبيل تحقيق ذلك فإن
تكوين لجان المراجعة تدعم المراجع الخارجي بشكل كبير.

د. اعتماد تغيير المراجع الخارجي واستمرارية في مراجعة سجلات الشركة.

هـ. فحص نطاق مهمة المراجعة المقترح.

ي. تسليم وفحص نتائج المراجعة الداخلية والخارجية مشتملة علي تقرير
المراجع والقوائم المالية والتقارير الاضافية مثل تقرير نتائج فحص نظام
الرقابة الداخلية.

التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة او المجال التي تعمل فيه. اذ أن
تعقد الأدوات المالية الحالية وتعقد هيكل رأس مال الشركات ، وظهور
صناعات جديدة والتطبيق الخلاق للمعايير المحاسبية، كلها توضح أهمية
وجود أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل في لجنة المراجعة (19)
وان الخبرة لدي أعضاء اللجنة تعد احد أهم الأركان المهمة نظرا لان العديد
من المشاكل المحاسبية التي ينبغي علي لجنة المراجعة حلها تعتمد علي
الحكم الشخصي، والذي مما لاشك فيه يتأثر بمستوي الخبرة المتوافرة في
العضو في مجال المحاسبة والمراجعة(دحدوح: 2008م، ص260).

3. حجم لجنة المراجعة:

تؤثر في كفاءة مجلس الإدارة حيث ظهرت وجبتي نظر متعارضتين حول تأثير
حجم لجنة المراجعة علي كفاءة أعضاء اللجنة فمن ناحية هنالك وجهة
نظر تري تناول الأدب المحاسبي حجم لجنة المراجعة بوصفها احد
الخصائص المهمة التي ان الحجم الأقل أفضل حيث يعاني الحجم الكبير
من مشكلة التعاون وبطء اتخاذ القرار، ومن ناحية أخرى هنالك كراي يقول
ان الحجم الأكبر يوفر خبرة ومعرفة أكبر وقدرة علي اداة واجبات العمل
كما يوفر الحجم الكبير موارد أكثر للجنة ويحسن من الاشراف وبالتالي
يساعد علي اكتشاف وحل المشاكل المحتملة في عملية التقرير المالي.

4. النزاهة:

تعرف بأنها ان يكون المراجع والمحاسب أميناً ونزيهاً في أداء خدماته المهنية
وتتحقق في ان يؤدي وظائفه وواجباته بأمانه ومسؤولية بحيث يزل
قصارى جهده في انجازها علي أكمل وجه وان يعمل علي متابعة القوانين
واللوائح المرتبطة بنشاط المنشأة والإفصاح في تقاريرها حسبما تقتضيه
القوانين ولوائح مجلس الإدارة المعمول بها، كما يجب الا يعتمد إلي ان يكون
طرفاً في أي أنشطة غير مشروعة، او يمارس أعمالاً غير مقبولة بالنسبة
لمكانته او الشركة التي يعمل بها، وان يحترم ويساعد في الأهداف المشروعة
والأخلاقية للشركة.

كما تتمثل خصائص لجنة المراجعة في الآتي:

- فهم طبيعة الضغوط التي واكبت حدوث الازمة المالية العالمية خصوصا
فيما يتعلق بالتحريات في القوائم والتقارير المالية واكتشاف الغش.

- تحديد رقابة ادارة وتخفيض عناصر التكلفة

- إجراء تقييم ذاتي وخارجي، سواء كان لرئيس لجنة المراجعة أو أعضائها
سنوياً.

- تكوين رؤية حادة وكافية لدي لجان المراجعة تساعد في وضع أهدافها
وترتيب أولوياتها وأولويات تنفيذ تلك الأهداف.

5. كفاءة المجلس:

يمكن للجنة المراجعة ان تساعد في تحسين كفاءة الوظيفة الرقابية لمجلس
الإدارة خصوصا اذا كان حجم مجلس الادارة كبير وعلي ذلك فان لجنة
المراجعة تساهم في تدعيم مركز المنشأة الاقتصادية من خلال تزويد اعضاء
مجلس الادارة بالمعلومات الكافية لتحسين قرارات المجلس في ادارة شؤون

و. دراسة واختيار سياسات وطرق المحاسبية.

ل. فحص توصيات المراجع الخارجي.

يتضح للباحث مما سبق ان العوامل التي تؤثر في لجان المراجعة تكون كما يلي: حجم الشركة وضخامة رأسمالها ونسبة سيطرة الاعضاء والملاك علي اسهم الشركة وكذلك مهنية وخبرة المراجع الخارجي تسهم في تشجيع المنشآت علي تكوين لجان للمراجعة وتزايد حالات الاخفاق المالي للعديد من الشركات ، وتزايد حالات الغش والتلاعب.

المحور الرابع: الإطار النظري التحفظ المحاسبي

أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي

مفهوم التحفظ المحاسبي بوجه عام بضرورة تبني المحاسب لوجهة نظر تشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة في معالجة الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات من حيث الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات، أي أنه نظام لإظهار المصروفات والخسائر بصورة أسرع وإظهار الأرباح والمكاسب بصورة أبطأ وتقييم الأصول بشكل منخفض، والإلتزامات بشكل مرتفع (أبوالمعاطي: 2013م، ص96).

هو المقدرة على التأثير على حالة التأكد المرتبطة بعناصر متعارف عليها ومقاسه في البيانات المالية، ويتم التعامل مع حالة عدم التأكد في جزء منها عن طريق الإفصاح وفي جزء آخر عن طريق الممارسات الحذرة في إعداد البيانات المالية. والحذر هو درجة من الحكمة في إجراء الممارسات والأحكام التي تحتاج إليها للوصول للتقييمات المختلفة تحت ظروف عدم التأكد وذلك مثل عدم المبالغة في قيم الأصول والدخل وعدم الإقلال من قيم المصروفات والالتزامات، ويعرفه GAAP بأنه "إثبات التكاليف والمصاريف بصورة فورية في نفس فترة حدوثها، وتأخير الاعتراف بالأرباح والمكاسب" (أبوالمعاطي: مرجع سابق، ص97).

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح للباحث، ما يلي:

1. التحفظ المحاسبي يمثل أداة هامة لضمان مصداقية الأرباح المحاسبية وعدم التلاعب بها
2. التحفظ المحاسبي من المفاهيم الهامة في إعداد التقارير المالية التي تنطوي على اعتراف مبكر للخسائر واعتراف مؤجل للأرباح، مما يحد من ممارسة إدارة الأرباح الحد من إخطار التقاضي.
3. من خلال التحفظ المحاسبي يتم تسجيل الخسائر تتضمنها القوائم المالية وان كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً على عكس الأرباح.

ثانياً : أهمية التحفظ المحاسبي

بعد بيان مفهوم التحفظ المحاسبي والذي يعكس مدى أهميته وتطبيق سياساته في الواقع المالي والمحاسبي، فإن هذا يجزنا إلى الكلام في بيان أهميته من خلال معرفة الدوافع التي تحمل الجهات المالية على سلوكه، والجوانب التي يحققها عند تنفيذه تتبلور أهمية التحفظ المحاسبي في الآتي (السهيبي: 2009م، ص ص7-25):

1. أن التحفظ المحاسب يعد من أهم أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاعتباره سمة أساسية فيقدر موثوقية البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، بقدر ما يعطي الثقة لحملة السندات والمساهمين في مدى صحة تكلفة ديون الشركات، كذلك تظهر أهمية التحفظ المحاسبي بأنه يتخذ كوسيلة لقياس جودة التقارير المالية وأداء الإدارة للأسباب التالية (جنيدى: 2004م، ص ص55-95):

1. يعد التحفظ المحاسبي من أساسيات الممارسة تحت مسمى الحيطة والحذر منذ سنوات.
2. التحفظ المحاسبي من السمات الأساسية للتقارير المالية.
3. يمكن التحفظ المحاسبي من الرصد الفعال للمديرين والعقود، وتسجيل قيم المبالغ المدفوعة للمديرين وغيرهم من الأطراف.
2. إن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح المحاسبية وذلك لزيادة وقتية انعكاس الأخبار السارة على الربح المحاسبي واثار ذلك انخفاض تكلفة الأموال ، وانعكاس ذلك على زيادة مقدرة المحللين الماليين بالتنبؤ بالربح المحاسبي.

ثالثاً: مزايا التحفظ المحاسبي

1. يعزز التحفظ المحاسبي من جودة ومصداقية التقارير المالية لدى المساهمين والمستثمرين.
- يساعد التحفظ المحاسبي في خدمة العديد من الأغراض حيث يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية الواردة بالعقود، ويتناسب مع قوانين الضرائب والاستثمارات حيث إن استخدامه لأغراض ضريبية، يعتبر وسيلة للحد من الدخل الخاضع للضريبة بتأخير الاعتراف بالإيرادات، وتسريع الاعتراف بالنفقات (العتيبي: 2016م، ص ص 27-28).
2. يساعد التحفظ المحاسبي على خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم لان التحفظ المحاسبي يمكن من الإفصاح عن الأخبار السيئة والتوقيت المناسب مما ينه المساهمين والمستثمرين.
3. لدى الشركات الكبرى حافز نحو التحفظ المحاسبي للعمل على تخفيف ضغوط السلطة والسياسة.

اولاً: تحليل البيانات

المحور الأول: " استقلالية لجان المراجعة"

الجدول (1): الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	يتوفر وضع مستقل للجنة المراجعة في الخريطة التنظيمية	4.20	5	وافق
2	يوجد اعضاء غير تنفيذيين بلجنة المراجعة	3.73	4	وافق
3	يتم اختيار اعضاء لجنة المراجعة بواسطة الجمعية العمومية	3.61	4	وافق
4	يتم تقويم استقلالية لجنة المراجعة بواسطة اطراف خارجية بصورة دورية	3.41	4	وافق
5	يتم اختيار اعضاء لجنة المراجعة من موظفين خارج المصرف	3.39	4	وافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م

من خلال الجدول الجدول (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الأول التي ينص على (استقلالية لجان المراجعة) فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.39 – 4.20) والمنوال يقع في المدى ما بين (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المحوئين هي الموافقة والموافقة بشدة.

المحور الثاني: "الخبرة المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة"

الجدول (2): المنوال والانحراف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	يتوفر لبعض اعضاء لجنة اتمراجعة شهادة مهنية في المحاسبة المالية	4.03	4	وافق
2	يتمتع اعضاء لجنة المراجعة بخلفيات مالية	4.21	4	وافق
3	يتمتع اعضاء لجنة المراجعة بمعرفة جيدة بالتقارير المالية	4.14	4	وافق
4	يتوفر لدي اعضاء لجنة المراجعة إلمام معقول بالقواعد المحاسبية	4.15	4	وافق
5	يطلع اعضاء لجنة المراجعة على الممارسات الادارية داخل المصرف	4.07	4	وافق
6	يتم تنظيم حلقات تدريبية لاعضاء لجنة المراجعة في المجال المحاسبي	4.03	4	وافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م

من خلال الجدول (2) تلاحظ الباحثة أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثاني التي ينص على " الخبرة المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة " فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.03 – 4.21) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المحوئين هي الموافقة والموافقة بشدة.

المحور الثالث: " عدد اعضاء لجنة المراجعة "

الجدول (3): المنوال والانحراف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	يتم تحديد عدد اعضاء لجنة المراجعة بما يكفي لتوفير الخبرات	3.75	4	وافق بشدة

2	يراعي عدم زيادة عدد اعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات السريعة	3.49	4	اوافق
3	عدد اعضاء لجنة المراجعة كافيا لقيامها بمهامها	3.19	4	اوافق
4	لا ينخفض عدد اعضاء اللجنة بصورة تحد من اداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية	3.06	4	اوافق بشدة
5	يتبع عدد لجنة المراجعة توافر كفاءات باللجنة	3.89	4	اوافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م

المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات الباحثين هي اوافق واوافق بشدة. المحور الخامس: "التحفظ المحاسبي".

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثالث التي تنص على (حجم لجان المراجعة) فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.06 – 3.89) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب

الجدول (4): الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الرابع:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الازحاج المتوقعة	3.73	4	اوافق
2	يتم احتساب الداخل الذي يؤدي الي اقل قيمة من بين مجموعة بدائل متاحة	3.49	4	اوافق
3	يتم القيام بالتخفيض المنتظم في قيم صافي الاصول	3.19	4	اوافق
4	يتم الافصاح عن القيم الدفترية الاقل لحقوق الملكية	3.06	4	اوافق
5	يتم تحميل النفقات على الفترة الحالية بدلا من رسملتها	3.89	4	اوافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م

1. إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي". تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر استقلالية لجان المراجعة على التحفظ المحاسبي ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد استقلالية لجان المراجعة كمتغير مستقل ممثل بـ (1x) و التحفظ المحاسبي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

من خلال الجدول (4/3/18) يلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الرابع التي تنص على (التحفظ المحاسبي) فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.46 – 4.00) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات الباحثين هي المحايدة والموافقة والموافقة بشدة.

ثانياً: إختبار الفرضيات

سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t) لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

الجدول (5): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الأولى.

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
\hat{B}_0	5.914	0.000	معنوية
\hat{B}_1	2.958	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.39		

	0.54	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي	80.7521	أختبار (F)
$Y = 2.573 + 0.336x$		

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م

المحاسبي " قد تحققت.

2. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الخبرة المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة و التحفظ المحاسبي".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر الخبرة المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) و التحفظ المحاسبي كمتغير تابع ممثل بـ ((وذلك كما في الجدول الآتي:

يتضح للباحث من الجدول (5) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين استقلالية لجان المراجعة كمتغير مستقل و التحفظ المحاسبي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.39)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.54)، هذه القيمة تدل على ان استقلالية لجان المراجعة كمتغير مستقل تؤثر بـ (54%) على التحفظ المحاسبي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (180.752) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و متوسط أثر استقلالية لجان المراجعة على التحفظ المحاسبي يساوي (5) مره، و 2.958: وتعني أن استقلالية لجان المراجعة تؤثر على التحفظ المحاسبي بـ 54%.

مما تقدم تستنتج الباحثة أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية لجان المراجعة و التحفظ

الجدول (6): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	5.211	2.677	\hat{B}_0
معنوية	0.000	2.290	0.299	\hat{B}_1
			0.31	معامل الارتباط (R)
			0.59	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي		155.245		أختبار (F)
$Y = 2.677 + 0.299x$				

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م

(0.000)، و 5.211، متوسط أثر الخبرة المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي يساوي (5) مره، و 2.290، وتعني الخبرة المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة عندما تفصح عنها تؤثر على التحفظ المحاسبية بـ 59%.

مما تقدم تستنتج الباحثة أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الخبرة المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة و التحفظ المحاسبي " قد تحققت.

يتضح للباحث من الجدول (6) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الخبرة المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة كمتغير مستقل و التحفظ المحاسبي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.31)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.59)، هذه القيمة تدل على ان الخبرة المحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة كمتغير مستقل تؤثر بـ (59%) على التحفظ المحاسبي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (155.245) وهي دالة عن مستوى دلالة

3. إختبار الفرضية الثالثة:

المحاسبي ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اثر عدد أعضاء لجنة المراجعة كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) و التحفظ المحاسبي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة و التحفظ المحاسبي ". تهدف هذه الفرضية إلى بيان عدد أعضاء لجنة المراجعة على التحفظ

الجدول (7): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	6.601	2.973	\hat{B}_0
معنوية	0.000	1.957	0.231	\hat{B}_1
			0.33	معامل الارتباط (R)
			0.74	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	163.830	أختبار (F)
				$Y = 2.973 + 0.231x$

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م

3. ادت خصائص لجان المراجعة في زيادة رغبة الشركة والبنوك في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية على سياسات التحفظ المحاسبي.
4. قامت خصائص لجان المراجعة علي توافر مقومات القيادة والحيدة والشرعية والاستقلالية والحيادية على سياسات التحفظ المحاسبي.
5. ساعدت خصائص لجان المراجعة في مساعدة المراجعين في الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاجون اليها على سياسات التحفظ المحاسبي.
6. عملت خصائص لجان المراجعة في أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية على سياسات التحفظ المحاسبي.

ثانياً: التوصيات

بناءً على هذه النتائج توصي الباحثة بالآتي:

1. ان تعمل خصائص لجان المراجعة في الحد من حالات التلاعب وزيادة فعالية بيئة الرقابة الداخلية على سياسات التحفظ المحاسبي.
2. ضرورة ان تودي خصائص لجان المراجعة في زيادة رغبة الشركة والبنوك في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية على سياسات التحفظ المحاسبي.
3. ان تقوم خصائص لجان المراجعة علي توافر مقومات القيادة والحيدة والشرعية والاستقلالية والحيادية على سياسات التحفظ المحاسبي.
4. لا بد ان تساعد خصائص لجان المراجعة في مساعدة المراجعين في

يتضح للباحثة من الجدول (7) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين عدد أعضاء لجنة المراجعة كمتغير مستقل و التحفظ المحاسبي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.33)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.74)، وهذه القيمة تدل على ان عدد أعضاء لجنة المراجعة كمتغير مستقل تؤثر بـ (74%) على التحفظ المحاسبي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (163.830) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، 6.601 متوسط أثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي يساوي (6) مرات، 1.957، وتعني ان عدد أعضاء لجنة المراجعة تؤثر على التحفظ المحاسبي بـ 74%.

مما تقدم تستنتج الباحثة أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة و التحفظ المحاسبي " قد تحققت.

المحور السابع: الخاتمة

أولاً: النتائج: من خلال الدراسة توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها:

1. ساعدت خصائص لجان المراجعة إلى تدعيم الثقة والمصدقية في القوائم المالية على سياسات التحفظ المحاسبي.
2. عملت خصائص لجان المراجعة في الحد من حالات التلاعب وزيادة فعالية بيئة الرقابة الداخلية على سياسات التحفظ المحاسبي.

العلمية، المجلد46، العدد2).

- السهيلي(2009م)، محمد سلطان ، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد16، العدد الأول).

- عبدالله(2012م)، خالد أمين عبدالله، التدقيق والرقابة في البنوك ، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع).

- عبدالله(2016م)، الشيماء جبريل، لجان المراجع في ظل حوكمة الشركات ودورها في جودة المراجعة، (الخرطوم: جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة).

- العتيبي(2016م) ، عبدالله ثعيل، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي علي جودة القوائم المالية المنشورة، (مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد1، العدد1، جامعة الحدود الشمالية).

- علي(2015)، رجاء حسن الحسين، لجان المراجعة ودورها في تحقيق جودة المراجعة الخارجية- دراسة ميدانية علي المصارف السودانية، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة).

- محمود(2009م)، أحمد حامد محمود عبد الحليم، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح- دراسة ميدانية علي المصارف المصرية، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة ، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 2 ، العدد1).

- مصطفى(2014م)، علوية عبد الله، دور لجان المراجعة في تحسين أداء المراجعة الخارجية- دراسة ميدانية علي المصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة).

- ناجي(2014م)، شويكار محمد، العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، السنة الثامنة عشر، العدد الثاني).

- نصر(2013م)، عرفة طه ومجدي مليجي عبد الحكيم، أثر جودة لجان المراجعة علي مستوي الإفصاح الاختياري- دراسة ميدانية علي المصارف السعودية، (الرياض: مجلة الإدارة العامة ، المجلد 54 ، العدد 1).

- نصر(2003م)، عبد الوهاب علي، د. شحاتة السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات(الاسكندرية: الدار الجامعية).

- النعاس(2012)، فيروز عبد الرحيم، انعكاسات استخدام السياسات

الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاجون إليها على سياسات التحفظ المحاسبي.

5. ان تعمل خصائص لجان المراجعة في أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية على سياسات التحفظ المحاسبي.

ثالثاً: المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

- أبو بكر(2011م)، زمزم أحمد، سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها علي جودة التقارير المحاسبية وقرارات المحاسبية وقرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية المصرية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، المجلة العلمية للدراسات التجارية، العدد الأول).

- أبو جبل(2008م)، نجوى محمود أحمد، " إطار مقترح لتحسين استخدام آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وميدانية " ،(القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة).

- أبو المعاطي(2013م)، منى حسن الشرفاوي، إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS، (القاهرة: جامعة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة، المجلد3، العدد الأول).

- احمد(2009م)، خالد حسين احمد، العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية،(القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد2، العدد1).

- أحمد(2016م)، زكريا أحمد، جودة لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية، (الرياض: مجلة التنمية الإدارية، العدد131).

- جنيدي(2004م)، محمد سعيد ، أثر الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية علي درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك علي إدارة الأرباح، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني).

- دحدوح(2008م)، حسين احمد، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة وفعاليتها في الشركات- دراسة ميدانية علي الشركات السورية، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد1).

- سامي(2009م)، مجدي محمد ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، (القاهرة : جامعة الأسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث

المحاسبية المتحفظة على أداء السهم تحليل متعدد المتغيرات من منظور قواعد حوكمة الشركات، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، العدد الثاني).

- هاشم (2010م)، محمد صالح، الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها إتجاه الأطراف المختلفة بيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، مجلد 7، العدد 76).